



بقلم /
عبد محمد الجندى

المأزومون ثقافياً لا يمتلكون القدرة على التغيير

قال الكاتب والمفكر الاستاذ أدونيس أحمد سعيد في كتابه الثابت والمتحول في تراثنا العربي إن «التغيير إما أن يكون ثورياً - لا بالمعنى المادي بل بالمعنى الثقافي الجذري الشامل- وإما أن لا يكون إلا نوعاً من التحريك الذي يتيح للبني القائمة أن تزداد استقراراً وتماسكاً.. والتغيير الثقافي الجذري الشامل يعني تغيير بنية الجماعات.. وهذا يفترض أن نطرح مشاكلنا بصيغ جديدة ضمن سياق جديد، أي أنه يفترض الوعي أولاً.. فلا يمكن أن يكون التغيير الثوري تحريراً، إلا إذا كانت الجماعات التي تقوم به قد تغيرت هي نفسها وتحررت، فوجود الجماعات التي تعيش هذا الوعي- أي المتحررة جذرياً- أمر ضروري يجب أن يسبق عملية التغيير الثوري، دون ذلك لا يكون التغيير إلا تحريكاً للمستنقع».

الإخوان حولوا الثورات الفوضوية إلى حركة «أخونة» بأساليب هزيلة

الإصلاح لا يكتفي بأقل من السيطرة المطلقة على جميع مؤسسات الدولة

«الجماعة» تخلط بين مؤهلات الوظيفة العامة وبين «إجازة» الخطابة والإرشاد

الدولة الدينية بالدولة العلمانية، لأن وصولها إلى الحكم نهاية للديمقراطية، لأن الدولة الإخوانية وجدت لتبقى لأنها بمثابة انتصار لحاكمية الله البديلة لحاكمية البشر.. كما ورد في الأفكار التي وردت في كتب السيد قطب الذي نقلها عن الفلسفة السياسية لأبي العلاء المودودي الذي كان يعتبر الديمقراطية فكرة جمعية غير إسلامية لا تكفل للأقلية الإسلامية الوصول إلى السلطة.

أعود فأقول إن تجربة الإخوان المسلمين في بعض البلدان العربية التي اجتاحتها موجة ما أطلق عليه بعاصفة الربيع العربي قد أكدت أنها جماعة شمولية لا تؤمن بالتغيير ولا تؤمن بالديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة وإنها تنظر للتغيير نظرة متعاضة لما لديها من قناعات أيديولوجية متحجرة ومتعصبة ورافضة للاعتراف بالآخر وبحقه في التداول السلمي للسلطة عبر المنافسة الانتخابية، فنجدها لذلك ترفض حصر التداول السلمي للسلطة في نطاق الوظائف السياسية المتمثلة بمواقع الوزراء ونوابهم، لأنها تنظر للتداول

السلمي للسلطة بأنه يستوجب الاستيلاء على جميع الوظائف الحكومية في جميع المؤسسات المدنية والعسكرية للدولة، فنجدها لذلك تتخذ من التقاسم في الحالة اليمنية من خلال الاستيلاء على جميع الوظائف الحكومية ضمن خطة تمتد لتشمل جميع الوزارات التابعة لها وغير التابعة لها.. فما هم يستخدمون الاعتصامات والمظاهرات والاحتجاجات وسيلة لتحقيق ما لديهم من الأجندة الشمولية ليس فقط في الدواوين العامة للوزارات والميئات والمصالح الحكومية المدنية والعسكرية والأمنية بل تتجاوز ذلك إلى جميع المحافظات والمديريات المحلية كما يحدث الآن في محافظة

المتطلبات الضرورية للسياسة وبين المؤهلات والخبرات العلمية والعملية للإدارة وللإقتصاد وللإجتماع، ولا تفرق بين المتطلبات القانونية والفقهية للقضاء والمتطلبات العلمية العسكرية والأمنية للجيش والأمن وتخلط بين مؤهلات الوظيفة العامة وبين مؤهلات الخطابة والوعظ والإرشاد، وتعتبر من توافر لديه هذا النوع من الفهم ومن الثقافة الإسلامية يصلح لكل الوظائف والأعمال القيادية والقاعدية، ومعنى ذلك أن القضاء يمكن استبداله بالمتنمين لهذه الجماعة، والجيش والأمن يمكن استبداله بمن لديهم من المليشيات الحزبية المدربة على القتال والقتال وحمل السلاح واستخدامه من خلال ما لديهم من الكوادر والقواعد الحزبية.

وما ينطبق على القضاء وعلى القوات المسلحة والأمن ينطبق على السياسة وعلى الإدارة وعلى الإقتصاد وعلى الإجتماع وعلى التجارة وعلى الصناعة وعلى التربية والهندسة.. الخ.. لأن لديهم الكوادر الحزبية القادرة على تغطية الحاجات العلمية والمهنية لكافة مؤسسات الدولة، ولا يلزم الاستعانة بغيرهم من المستقلين والمنتمين لأحزاب أخرى إلا في الحالات

الضرورية التي لا يمتلكون فيها ما تتطلبه المهنة من كوادر فنية وصحية.. هذه التربية الشمولية التي انتهجتها حركة الإخوان المسلمين لا تختلف كثيراً عن التربية الشمولية التي كانت تقوم بها الأحزاب الفاشية والنازية في أوروبا سواء في ألمانيا أو في إيطاليا، حيث قامت هذه الأحزاب بتطبيق قناعاتها الأيديولوجية في إحلال ما تحتاجه الدولة ممن لديها من الأعضاء والكوادر الحزبية المؤهلة وغير المؤهلة بعد انتقالها من ساحة المعارضة إلى ساحة الحكم لأنها تعتبر الديمقراطية وسيلة مشروعة للوصول إلى الحكم، أما بعد ذلك فهي لم تعد بحاجة إلى الديمقراطية حتى لا تستبدل

وفي هذا الإطار لا نستطيع اعتبار ما يحدث في البلدان العربية- التي شهدت سلسلة من الأزمات والاضطرابات والاعتصامات والمظاهرات التي قادها التنظيم العالمي للإخوان المسلمين باتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها- أنها ثورات حقيقية مؤمنة بالتغيير، إذ سرعان ما كشفت الممارسة والتجربة العملية أنها لم تكن حركات ثورية مسلحة بما هو مطلوب من الوعي الديمقراطي الثوري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي المؤمن بالتغيير الذي يعرف كيف يقود حركة تطور علمية وعملية وثورية جذرية وشاملة تستبدل الأسوأ بالأفضل والسالب بالموجب والجامد بالمتحرر والرعي بالتقدمي وتضع الشخص المناسب في المكان المناسب وتطبق مبدأ الثواب والعقاب وتضطلع بحركة تغيير ديمقراطية مستندة إلى إرادة شعبية حرة وواعية ومتحررة من الرجعية، تعرف من أين تبدأ وتعرف كيف تسير وتعرف إلى أين تنتهي وتجعل للحاضر والمستقبل أولوية تحقق ما هي بحاجة إليه من التعاون والتكامل والتكافل والتغيير على ما قبله من الماضي بما ينطوي عليه من الصراعات المتحجرة ومن الحروب المذهبية ومن الإحقاد والحساسيات ومن الممارسات الإرهابية الفاسدة التي حالت دون التمكن من بناء الدولة المدنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحققة للتقدم والرفي الحضاري وسيادة القانون.

أقول ذلك وأقصد به أن حركة الإخوان المسلمين التي ركبت ما حدث من المظاهرات والاعتصامات الشبابية العقوبة غير المنظمة وعديمة القدرة والكفاءة على قيادة التغيير قد ألحقت بتلك الثورات التلقائية أعنف الإساءات والتشوهات التي حولتها إلى حركات فوضوية متخلفة تهدم ما هو كائن من المؤسسات والمنجزات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والثقافية دون قدرة على استبدالها بما يجب أن يكون من مؤسسات ثورية قادرة على استيعاب الجديد، والأسوأ من ذلك أنها حولت هذه الثورات الفوضوية إلى حركة أخونة نشطة للاستيلاء بأساليب حزبية ذميمة وقييحية على جميع المؤسسات المدنية والعسكرية للدولة القائمة، كان من نتيجتها استبدال الأفضل بالأسوأ وفي أحسن الحالات استبدال السيئ بما هو أسوأ منه بعد أن وضعت المعيار الحزبي والسياسي بديل لغيره من المعايير الدستورية والقانونية والعلمية والمهنية التي تستوجبها طبيعة ومواصفات الوظيفة العامة المدنية والعسكرية ذات الصلة بالمؤهلات العلمية والخبرات العملية في عصر الثورة الصناعية..

افتراس الوظائف بهذه الطريقة غير الدستورية وغير القانونية أسفرت عن أخونة خفيفة من قبل جماعات حزبية متعصبة ومتطرفة ورافضة للقبول بالآخر، تعيش خارج العصر وتعتبر ثقافتها التقليدية بديلاً لغيرها من الثقافات العلمية والمهنية المتخصصة والمستوعبة للتبدلات العلمية والتقنية والتكنولوجية والالكترونية القادرة على قيادة حركة التغيير الثورية الجذرية الشاملة ونحو التطور، لا تفرق بين

14- إبريل

-نجاة عبدالكريم الشيبه مدير مكتب التربية والتعليم بمديرية الرياشية في البيضاء..
-من محاولة اغتيال برصاص مسلحين قبليين.
-مقتل شاب بمديرية السبرة - محافظة إب على يد شقيقه.

-مقتل مواطن بالضالع برصاص مسلحين مجهولين.

-اختطاف شاب في العقد الثالث من عمره لزوجة أحد أقربائه وطفليها من منزلها في محافظة شبوة.

-مقتل الشاب هشام الدهلي، في منطقة الجند محافظة تعز برصاصة أطلقت عليه من قبل مجهول.

15- إبريل

-مقتل شخص وإصابة آخر بمديرية حبان بمحافظة شبوة.

-مقتل أب على يد زوجته وأولاده في ذمار.
-هجوم بالقذائف يستهدف نقطة للجيش في منطقة قهال بمحافظة عمران من قبل مسلحين.
-اغتيال وكيل محافظة البيضاء حسين ديان من قبل مسلحين مجهولين.

-نجاة رئيس عمليات اللواء 37 مدرع من محاولة اغتيال في حضرموت وإصابة أحد مرافقيه.

لحادث الانفلات

-مسلحون يستهدفون المحكمة الجزائية المتخصصة بحضرموت بقذائف «آر بي جي».
- اغتيال العقيد ناصر الرماح احد ضباط الامن السياسي من قبل مسلحي القاعدة بمحافظة البيضاء.

16 إبريل

- نجاة المدير المالي والإداري لمستشفى الرازي بأبين من محاولة اغتيال.

-تعرض «أمل الصيادي» أصغر عضو في مؤتمر الحوار.

لمحاولة اغتيال بصنعاء.

-نجاة مدير قسم المنطقة الجنوبية في محافظة ذمار المقدم ركن زيد العيزري من محاولة اغتيال تعرض لها أثناء خروجه من مقر عمله.

-اطلاق نار عقب احتجاجات على مرتبات اللجان الشعبية برصد أبين.

-انتحار سجين في سجن المنصورة بعدن.

- انفجار عبوات ناسفة في مبنى الأمن العام بمدينة أحور الساحلية.

- مقتل أحد أفراد الجيش وإصابة آخر بالشحر - حضرموت في هجوم مسلح على نقطة عسكرية -هجوم مسلح على امن حرض لإخراج احد المتهمين من السجن.

18 إبريل

- مقتل الشاب شهاب النظاري أحد موظفي الأمانة العامة.

لرئاسة الجمهورية بمنطقة بني غازي قرية الظهيره - تعز.

-اختطاف 4 موظفين من بنك ومالية الجوف من قبل مسلحين.

-اغتيال الشيخ قاسم الجراي بشارع النصر وسط العاصمة.. صنعاء، من قبل مسلحين.

-مسلحون يقتحمون مبنى إدارة الشرطة بحجه بعد اشتباكات مع الحراسة.

19 إبريل

- نهب مخزن أسلحة في عمران تابع للواء 310

- مقتل شخص وإصابة اثنين في حريق محطة وقود في الحديدة.

20 إبريل

- إصابة شخصين في نقطة العريش بينهم نجل قائد عسكري.

- مجاميع قبلية من عمران تحاصر مدينة سينون بحثاً عن قتلة العقيد القصري.